

# تقرير المراجعين الخارجيين



## تقرير المراجعين القانونيين إلى السادة مساهمي

### بنك فيصل الإسلامي السوداني (شركة مساهمة عامة)

راجعنا القوائم المالية المرفقة لبنك فيصل الإسلامي السوداني التي تشمل قائمة المركز المالي في 31 ديسمبر 2016 وقوائم الدخل والتغيرات في حقوق المساهمين والتتفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ ، وللخلاص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

#### مسؤولية مجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن مجلس إدارة البنك هو المسؤول عن إعداد وعرض هذه القوائم المالية بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تتضمن مسؤولية مجلس الإدارة تصميم وتطبيق والاحتفاظ بنظام رقابة داخلية مناسب لإعداد وعرض قوائم مالية عادلة وخالية من أي تحريفات جوهرية سواء كانت ناتجة عن تجاوزات أو أخطاء ، واختيار وتطبيق سياسات محاسبية مناسبة وعمل تقديرات محاسبية ملائمة للظروف.

#### مسؤولية المراجع القانوني

تحصر مسؤوليتنا في إبداء رأي على هذه القوائم المالية استناداً إلى أعمال المراجعه التي قمنا بها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تتطلب تلك المعايير هنا الالتزام بقواعد السلوك المهني ذات العلاقة وأن تقوم بتحطيط وتنفيذ أعمال المراجعه للحصول على تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية خالية من أي أخطاء جوهرية .

تضمن أعمال المراجعه تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة مراجعه مoidدة للمبالغ والإقصادات الواردة في القوائم المالية . تعتمد الإجراءات التي يتم اختيارها على التقدير المهني للمراجع بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية ، سواء كانت ناتجة عن تجاوزات أو أخطاء . وعند قيامنا بتقييم تلك المخاطر نأخذ في الاعتبار نظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بإعداد وعرض قوائم مالية عادلة ل البنك بعرض تصميم إجراءات مراجعة ملائمة للظروف، ولكن ليس بهدف إبداء رأي حول فعالية نظم الرقابة الداخلية في البنك. كما تتضمن أعمال المراجعه تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية الهامة التي أجرتها الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية.

إننا نعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتتمكننا من إبداء رأي مراجعة حول هذه القوائم المالية.

#### الرأي

في رأينا أن القوائم المالية تعتبر بصورة عادلة ، من كافة النواحي الجوهرية ، عن المركز المالي لـ بنك فيصل الإسلامي السوداني (شركة مساهمة عامة) في 31 ديسمبر 2016 وأدائه المالي وتتفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وفي ضوء الفوائض السارية ومتطلبات بنك السودان المركزي ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية.

المأمون حامد وشركاه  
محاسبون قانونيون ومستشارون



الخرطوم في 31 يناير 2017